



## دراسة عالمية تكتشف أن الانتخابات النزيهة ليست ضماناً على مجتمع ديمقراطي قوي

### تقرير جديد يقيم آليات مكافحة الفساد ومساءلة الحكومة في 55 دولة، وكذلك يضم أول تحقيق للصين

(واشنطن العاصمة) – رغم أن الانتخابات كثيراً ما تعتبر أساس جهود إصلاح الحكم حول العالم، اكتشف تقرير جديد أن ضعف المساءلة الحكومية وغياب آليات قوية لمكافحة الفساد تقوض الفوائد بعيدة المدى التي تقدمها الانتخابات. التقرير، وهو دراسة بحثية هامة لخمس وخمسين دولة، أصدرته اليوم منظمة النزاهة العالمية، وهي منظمة دولية غير هادفة إلى الربح تتابع أنماط الحكم والفساد على مستوى العالم.

قال ناتانييل هيلر مدير منظمة النزاهة العالمية: "يجب أن نتوقف عن استخدام الانتخابات كمعيار بسيط لقياس مدى التزام الحكومة بالديمقراطية. نحن الآن نعلم أن هناك ارتباطاً بسيطاً بين الانتخابات والإصلاحات الصعبة التي يجب أن تُتخذ، خاصة في الدول التي تشهد تحولات سياسية مثل باكستان، وأوكرانيا، وجورجيا، وكينيا."

يغطي تقرير النزاهة العالمية: 2007 معظم دول مجموعة الثمانية بالإضافة إلى العديد من أسواق العالم الناشئة والدول النامية، من الأرجنتين إلى الصين إلى زامبيا. بدلاً من قياس حجم الفساد مباشرة، يبحث ويقيم التقرير آليات مساءلة الحكومة ووسائل الشفافية المطلوبة لمنع الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

إن الكثير من النتائج التي انتهى إليها التقرير يجب أن تنبه صنّاع القرار والمستثمرين على السواء. فالقصور في نظام الصين لمكافحة الفساد، على سبيل المثال، يثير التساؤلات حول المخاطر الحقيقية التي تواجه المستثمرين المتسرعين للاستفادة من الازدهار الاقتصادي للبلاد – وبالنسبة للمخاطر التي تشكلها موارد الاستثمار الصينية على الأسواق الغربية.

قال هيلر: "إن الخطر الذي يمثله ضعف آليات مكافحة الفساد في الصين على الاستثمارات الأجنبية يمكن أن يكون، في فترة قريبة، كالخطر الذي أحدثته أزمة الرهن العقاري لغير القادرين على الاقتصاد الأمريكي. إن التقرير يوجه رسالة للمستثمرين بضرورة توخي الحذر عند الاستثمار في الصين."

بعض النتائج الهامة الأخرى للتقرير تشمل الآتي:

- تعاني الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى من مجموعة الثمانية من العديد من تحديات الفساد ذاتها التي تواجه الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بتمويل الانتخابات والحملات السياسية. بينما يميل الكثير من المراقبين إلى افتراض أن الدول الغنية قد تقدمت إلى المرحلة التي لم يعد فيها الفساد مشكلة تذكر، ترسم بيانات تقرير النزاهة العالمية 2007 للولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وكندا صورة مختلفة تماماً.
- على الرغم من الحكمة التقليدية القائلة إن التغيير في الحكم وأداء مكافحة الفساد يستغرق سنوات عديدة حتى تظهر نتائجه، أبدت عدة دول تحسناً أو تراجعاً هاماً من 2006 حتى 2007. أكثر الدول تحسناً العام الماضي كانت بلغاريا، ونيبال، وأذربيجان؛ بينما نيجيريا وجورجيا كانتا الدولتين الأكثر تراجعاً.
- التقديرات الضعيفة التي حصل عليها العديد من حلفاء الولايات المتحدة المقربين تلقى الضوء على التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة لتعزيز الإصلاحات الديمقراطية في البلاد التي لها مصالح أمنية تنافسية فيها. وصل التقرير إلى أن دولاً

كباكستان وجورجيا حصلت على تقدير "ضعيف"، أو "ضعيف جدًا"، في كثير من مؤشرات مكافحة الفساد، والمساءلة الحكومية، والشفافية.

- إن ضعف المساءلة الحكومية المنتشر بين متلقى المعونات الأجانب يشكل معضلات خطيرة لوكالات الإعانة الغربية ووكالات الإعانة متعددة الأطراف. على الرغم من الوعي المتزايد لدى مانحي المعونات لضرورة توجيه المعونات لأطراف أهلية غير حكومية، كمنظمات المجتمع المدني، لا تزال وكالات الإعانة تعمل مع نفس الجهات التنفيذية التي كثيرًا ما تعوق الإصلاحات الديمقراطية.

قالت ماريان كاميرر المديرية الدولية لمنظمة النزاهة العالمية: "يجب أن يكون هذا التقرير بمثابة خريطة طريق للتغيير وجرس إنذار لصناع القرار، والمستثمرين، ومانحي المعونات حول العالم. كما يعد التقرير بمثابة مجموعة من المعلومات والنصائح العملية للموظفين العموميين والمواطنين الذين يريدون مكافحة الفساد وزيادة المساءلة الحكومية."

إن هذا التقرير نتاج شهور من العمل الميداني وجمع البيانات من جانب فريق من أكثر من 250 صحفى وباحث يعملون داخل الدول التي يكتبون عنها والذين أعدوا أكثر من مليون كلمة نصية وعشرين ألف نقطة بيانات كل بالنسبة لدولته. في تقرير هذا العام، تكرر ذكر 24 دولة من تقديرات منظمة النزاهة العالمية لعام 2006، بينما 31 دولة تمت إعادة تقييم أدائها أو تقييمه لأول مرة. يغطي تقرير 2007 الدول الآتية:

الجزائر	كولومبيا	كينيا	باكستان	تايلاند
الأرجنتين	كوستاريكا	الجمهورية القريزية	بابوا نيو	تيمور الشرقية
أرمينيا	الإكوادور	لاتفيا	غينيا	تركيا
أذربيجان	مصر	لبنان	بيرو	أوغندا
بنجلاديش	فرنسا	ليبيريا	الفلبين	أوكرانيا
اليوسنة	جورجيا	مالاوى	رومانيا	المملكة المتحدة
والهرسك	ألمانيا	المكسيك	روسيا	الولايات المتحدة
بلغاريا	الهند	مولدافيا	سيراليون	فانواتو
بوروندى	إيطاليا	موزامبيق	أسبانيا	زامبيا
الكاميرون	اليابان	ناميبيا	سيريلانكا	
كندا	الأردن	نيبال	طاجيستان	
الصين	كازاخستان	نيجيريا	تنزانيا	

للاوصول إلى تقرير النزاهة العالمية: 2007، رجاء زر موقعنا <http://report.globalintegrity.org>. لمزيد من المعلومات عن المنظمة، زر موقعنا <http://www.globalintegrity.org>. النزاهة العالمية منظمة مستقلة غير هادفة إلى الربح تتابع أنماط الحكم والفساد حول العالم. تعمل منظمة النزاهة العالمية مع فرق محلية من الباحثين والصحفيين لرصد مدى الانفتاح والمساءلة الحكومية. يستخدم مانحو المعونات بيانات وتقارير النزاهة العالمية بصفة دورية وكذلك الحكومات، والجمعيات المدافعة عن المصالح العامة، والمستثمرون لتصنيف تحديات الحكم في الدول ووضع خطط للإصلاح.

تخصص منظمة النزاهة العالمية بالشكر معهد ليجاتم للتنمية العالمية ([www.ligd.org](http://www.ligd.org)) لدعمه المستمر لعمل منظمة النزاهة العالمية. إن معهد ليجاتم للتنمية العالمية منظمة سياسية ودفاعية واستشارية مستقلة ضمن مجموعة ليجاتم للشركات ([www.legatum.com](http://www.legatum.com)). مهمة ذلك المعهد هي البحث و الرقى بالمبادئ التي تؤدي إلى خلق رخاء عالمى وتوسع فى حسن حال و حرية الإنسان، بما فى ذلك سيادة القانون والشفافية وحكومة جديرة بالثقة؛ الأشياء التي تعد عماد أى مجتمع حر ومزدهر. كما كان من بين الداعمين الآخرين لتقرير النزاهة العالمية: 2007 الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، وصندوق والاس العالمى، والبنك الدولى.